مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 14 / العـدد 02 / سبتمبر2020 / ص ص 173 - 191
Journal home page: http://rss.lagh-univ.dz/
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

مظاهر العنف وأشكاله في مجتمع متحول من ريفي إلى حضري (دراسة نموذجية بولاية الطارف)

Manifestations and forms of violence in a rural-to-urban society (Pilot study in the state of El-taref)

سومية برجم [1]
[1] جامعة عنابة (الجزائر)، sousousemsem3@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/05/16 تاريخ القبول: 2020/08/30 تاريخ النشر: 2020/09/13

ملخص:

إن انتقال الناس من الأنماط الريفية إلى الأنماط الحضرية في الحياة يعني اكتساب طرق جديدة في الحياة وقيم قد تكون لها تأثير على السلوك، والعلاقات في المدن.

فالأوضاع التقليدية لا تحظى بنفس الرعاية التي تولها للأوضاع الحضرية وهنا تضعف سلطتها ويحدث صراع بين النظرة الحضرية من جهة والريفية من جهة أخرى فالصراع يولد العنف لدى الأفراد ويخلق نوع من الطبقية في حياتهم المعيشية وحتى الفكرية مما ينجم عنه تصادم في المصالح وهذا ما يؤثر على نمط حياتهم ويحدث خلل في توازن المجتمع وهذا ما سنتكلم عنه ضمن هذا المقال.

كلمات مفتاحية: التحولات الاجتماعية، العنف، العنف الجسدي، العنف اللفظي، العنف الرمزي.

ABSTRACT:

The transition of people from rural to urban patterns of life means acquiring new ways of life and values that May have an impact on behavior, and Relationship in cities. Traditional conditions do not receive the same care given to urban conditions and here its authority will be weekend creating a conflicts between the urban view and the rural one, this conflict breeds violence in individuals and creates a kind of class in their living and intellectual lives which leads to a clash of interests affecting their lifestyle creating an imbalance in society and This what we will talk about in this article.

Keywords: Social transformations, violence, Physical violence, Verbal violence, Symbolic violence.

- المؤلف المرسل: سومية برجم، الايميل: sousousemsem3@gmail.com

1- مقدمة:

اهتمت الدراسات الاجتماعية والنفسية والقانونية بظاهرة العنف لكونها تمثل مشكلة خطيرة ومرضا اجتماعيا، نظرا لما تحدثه من اختلالات عميقة في المؤسسات الاجتماعية حسب حدة الظاهرة وأثارها وهذا ما يلاحظ في الأسرة والمدرسة، والفضاءات العامة.

ومعالجتنا لهذا الموضوع ناتج عن استفحال ظاهرة العنف في مجتمعنا الجزائري وسرعة انتشارها وحدتها، ولفهم أسبابها حاولنا أن نتفحصها من خلال التحولات التي مست جميع مكونات بنائه الاجتماعي والاقتصادي والسلوكي والأخلاقي لان تصرفات الفرد بدأت تحمل مظاهر لم تكن موجودة من قبل في النسيج الاجتماعي العام السالف ولا في قيمه، ولذلك تعتبر بالسلوكيات الدخيلة التي تبعث الحيرة والتأسف على الزمن الماضي خاصة عند كبار السن الذين يحنون إلى وقت الاحترام والتعاضد والتراحم والكلمة الطيبة.

فالمتتبع لسيرورة التطور الاجتماعي السريع يلاحظ حدوث تحولات عميقة وسريعة ظهرت في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولكن في المقابل أنتجت أيضا سلوكيات مرضية مثل الجماعات الهامشية والانحراف والسرقة والقتل وهذا ما أحدث خللا في الاتزان المجتمعي وكذلك في شخصية الفرد. هذا الانكسار يضاف إلى الشرخ الكبير الذي عرفه المجتمع الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي أين كسرت بنيته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى مقدساته الدينية. وهكذا بمرور الزمن عملية التحول -من مجتمع تقليدي ذي بنية اجتماعية قبلية وعشيرية واقتصاد ريفي فلاحي ورعوي إلى مجتمع عصري يقوم على العمران والصناعة والخدمات ناهيك عن الاحتكاك بالعالم الخارجي من خلال التجارة والتنقل والإعلام -أنتجت قيما جديدة وسلوكات غير معهودة كالعنف الذي هو محل دراستنا.

2- موقع الدراسة:

لقد تمت دراستنا لهذا الموضوع في المقاطعة الشرقية من القطر الجزائري وبالذات في ولاية الطارف التي تتميز بثرائها البحري والبري لما تدره من موارد اقتصادية مختلفة، فموقعها الجيو-ستراتيجي منذ العهد الفينيقي والبونيقي منحها أهمية اقتصادية استمرت مع التاريخ، إلا انه في التاريخ الحديث وبعد ظهور النهضة الأوروبية وانكماش التوسع الإسلامي في كثير من مناطق العالم اتجهت الأطماع الأوروبية نحو السواحل الجنوبية للبحر المتوسط. هذا ما دفع بالأطماع الفرنسية إلى غزوها وهذا ما كان عاملا أساسيا لعب دورا هاما أثناء حرب التحرير نظرا لتضاريسها وجبالها، كما كانت تعتبر منطقة عبور للعتاد العسكري لقوات جيش التحرير،مما التزم على الحكومة الفرنسية إقامة خطي شال وموريس.

وعلى اثر التقسيم الإداري لسنة 1984 ظهرت ولاية الطارف بعد انفصالها عن المدينة الأم ولاية عنابة وهو ما ادى لترقية العديد من المراكز العمرانية والتي أصبحت تمثل 36 تجمعا رئيسيا ل 36 بلدية (12 بلدية بولاية عنابة، 24 بلدية بولاية الطارف)، وكل ما تبقى من هذه المراكز تعتبر مراكز ثانوية[1].

[1] أنظر الخريطة رقم01

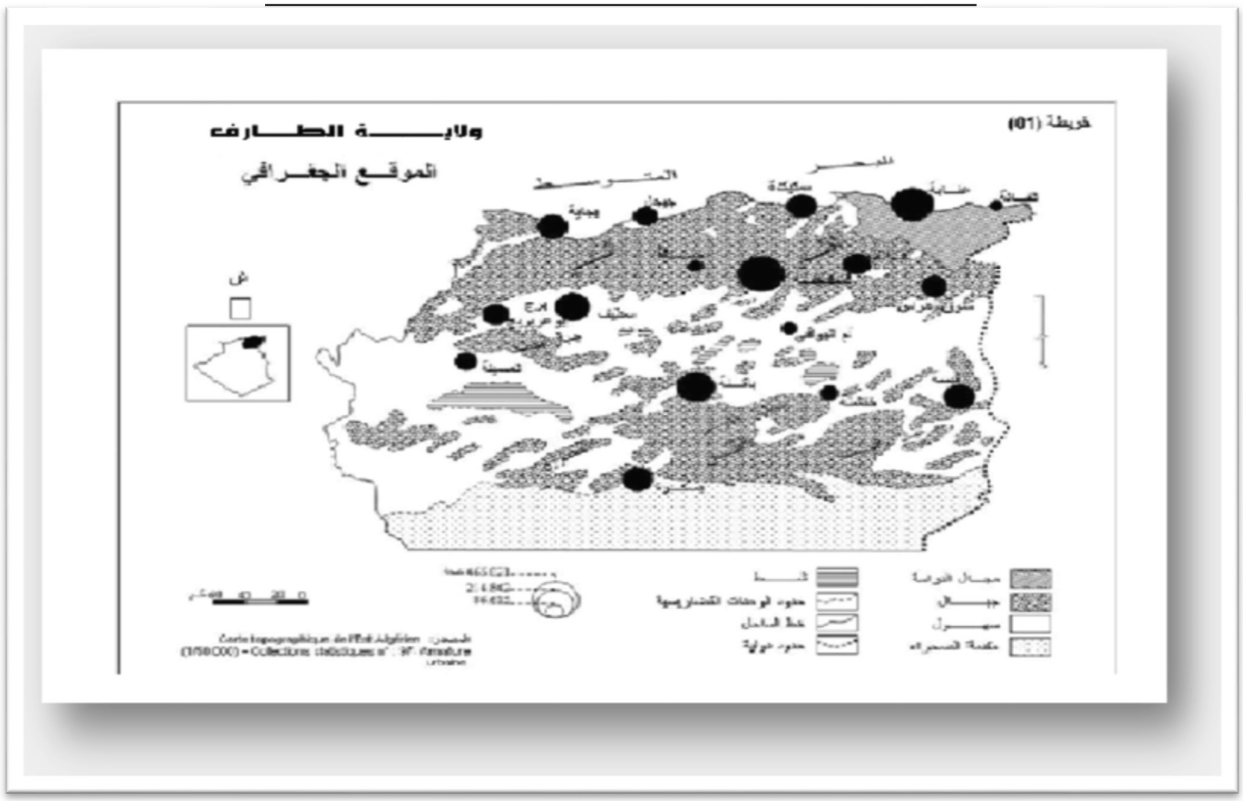

وهي تمتد على مساحة تقدر بـ2891,75 كلم² وتضم 408,452 ساكن موزعين على 24 بلدية منظمة من 7 دوائر.فتكونت التركيبة الاجتماعية لمنطقة الطارف أساسا من عشائر قسمت إلى قبائل متعددة منهم من حول إلى مناطق مختلفة من ربوع الوطن لخدمة الأراضي الفلاحية التي امتلكها المعمر الفرنسي عنوة. وكانت العلاقات الاجتماعية تخضع للجماعة وكذلك سلوكات الأفراد مما ساعد على المحافظة على بعض القيم والمعايير التقليدية.

حيث عرفت الكثافة السكانية ارتفاعا من 5082 سنة 1966 بنسبة 3,89 % إلى أن وصلت سنة 2012 إلى 28036 بنسبة 2,31 %. أي أن نصف سكان مجال الدراسة يركزون بالتجمعات الرئيسية عكس ما كانت عليه بالسنوات الماضية.

جدول 1. يوضح توزيع السكان داخل ولاية الطارف

الفترة النطاق	2008		2012	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
تجمع حضري رئيسي	47603	58.16	241598	56.41
التجمع لحضري الثانوي	23166	28.30	127540	29.78
المناطق المبعثرة	11078	13.53	59132	13.80
المجموع	81847	100	428270	100

المصدر: مكتب الإحصاء لولاية الطارف 2012

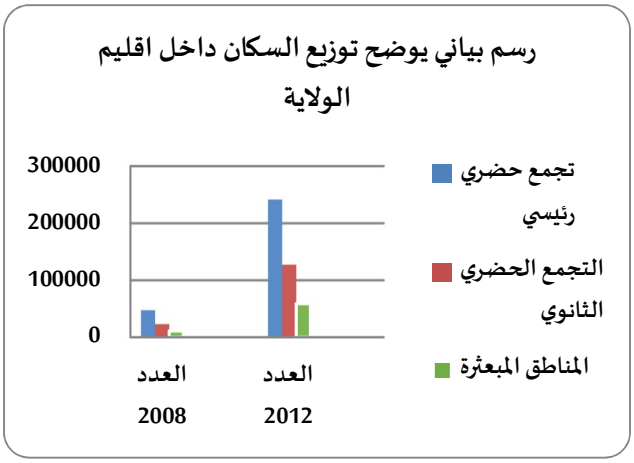

أي أننا نجد نسبة التحضر بالولاية قدرت ب 51,58 % فيما قدرت المناطق الريفي ب 48,42 % من المجموع الكلي للولاية.حيث انحصرت الظاهرة الحضرية في سنة 2012 على 14 بلدية من أصل 24 وهي كالتالي: الطارف بنسبة 55,91 %، عين عسل بنسبة 53,16 %، القالة بنسبة 56,1 %، السوارخ بنسبة 51,82 %، بن مهيدي بنسبة 56,25 %، الشط بنسبة 56,2 %، بريحان بنسبة 52,12%، البسباس بنسبة 56,51 %، عصفور بنسبة 52,79 %، زريزر بنسبة 52,69 %، الذرعان بنسبة 78,54%، شبيطة مختار بنسبة 55,88 %، بوثلجة بنسبة 53,73 %، بحيرة الطيور بنسبة 54,37 %.(la direction de la programmation et du suivi budgétaire de la wilaya d'el-taref, 2013)

كما أن جل التجمعات الرئيسية للبلديات شكلت ارتفاعا في معدلات نموها السنوية ونخص بالذكر تلك الواقعة على أهم الطرق المؤدية إلى مدينة عنابة.

إلا أن هذه التجمعات السكانية عبر مختلف الفترات كانت تحت سياسة طوعية للتجميع والقضاء على التشتت والتبعثر.بالإضافة إلى ذلك هو حدوث تحول جذري بمجال الدراسة من خلال ارتفاع نسبة التحضر في كل البلديات والزيادة المستمرة في عدد البلديات الحضرية،وهذا ما ساهم في تعمق هذه الظاهرة هو الهجرة الوافدة و التقسيمات الإدارية المتعاقبة.

3- تحول التركيبة البشرية:

"التقسيم القبلي هو تنظيم جماعي تقليدي على القرابة من الأب وتعتبر فيه العائلة هي الخلية الأساسية لهذه الهيكلة الاجتماعية التي تضم ثلاث إلى أربعة أجيال ينتمون جميعا إلى اسم واحد " (menouba hamani, 1985, p. 19)

"إن القبيلة كانت النواة السياسية، الاقتصادية والمجالية والتي حولها ينتظم وينسجم المجتمع المغاربي، كانت نظام اجتماعي -اقتصادي وأنماط استغلال واستخدام المجال ترتكز على التكامل داخل مجال القبيلة، " القبيلة هي مجموعة من الأفراد لهم عادات واهتمامات مشتركة من الناحية الاقتصادية (استغلال بعض الثروات الخاصة، التجارة الكبرى...) وكذلك من الناحية السياسية والعسكرية. كل أفراد القبيلة الواحدة يخضعون إلى رئيس القبيلة وهو شخص يتميز بالحكمة، وعلى العموم فان الأصل الذي يرجع إليه سكان القبائل هو سكان الرحل، أما الآخرون فينحدرون من المنطقة العربية، وقبائل يعود أصلها للفترة الرومانية، إن القبيلة على العموم تنقسم إلى دواوير وهي بدورها تجمع قرى كثيرة، أو مجموعة من الخيم بالنسبة للسكان الرحل، إن التضامن الاقتصادي يكون أبرز قوة داخل الدواوير". (marc cote, 1993, p. 72)

وكما يعبر هشام شرابي " ليس الولاء القبلي تعبيرا عقائديا، بل أنه يقوم على حاجات أساسية. إن استمرار رابط العشيرة أو الولاء الطائفي في المجتمع الأبوي المستحدث يدل على مدى الارتباط الوثيق بين الأبوية الحديثة والإشكال البدائية. فلم تفلح المدينة أو المجتمع أو الدولة في تطوير أشكال اجتماعية قادرة على توليد بنى أصلية بديلة. (تقرير التنمية الإنسانية العربية (نهوض المرأة في الوطن العربي)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006، الصفحات 154-156)

إن القبيلة في هذا العهد كانت عبارة عن جيش يعيش دوما على أهبة القتال، وإلا سقطت بين عشية وضحاها فريسة في يد المغيرين، فيضمحل كيانها وتصبح تابعة، وأحيانا مندمجة، في الكيان القبلي المتغلب عليها".

(محمد العابد الجابري ، 1994، الصفحات 23-24)

" كان النظام القبلي هو السائد في القطر الجزائري حيث كانت القبيلة مرتبطة ارتباطا وثيقا بمجالها الذي لا يمثل فقط مجالها السياسي ولكن أيضا يمثل ثرواتها الاقتصادية، وكانت كل قبيلة تنتمي إلى مجال معين، فالحدود بين القبائل لم تكن معينة بحواجز ولكن متعارف عليها من قبل السكان، فروح الجماعة القبلية تلزم على الأفراد الاندماج ضمن المجموعة، بالإضافة إلى كل القرارات التي تخص القبيلة تأخذ من قبل كل أفراد الجماعة أو من قبل حكماءها. فهي في حد ذاتها مجتمع مصغر لها سلطة الدولة وتتميز بالسهولة والتأقلم مع الوحدات الجغرافية المختلفة مما جعل الأتراك والفرنسيين يجدون صعوبة في اختراقهم." (marc cote, 1993, p. 72)ومما يمكن قوله هو أن نظام البنية الاجتماعية التقليدية عرفت تحولا عن طريق مفهوم الأمة كتعبير عن الهوية الجماعية ليحل محل القبيلة، إلا أن القبائل العربية والى حد كبير الحضرية- الريفية، حافظت باستمرار على تكويناتها السلطوية على حالها. ويمكن القول إن هذا البنيان لم يهتز بشكل راديكالي غير من مكوناته ووظائفه وطبيعة الروابط بين الإنسانية بشكل واضح، إلا مرتين: الأولى مع تعزيز رأسمال الدولة في نهاية الخلافة الأموية وطوال الخلافة العباسية (القرن الثامن الميلادي وما بعده). ونشوء مجتمعات حضرية نشيطة بمختلف الفعاليات المدنية، وصعود انتماءات المهنة والطبقة والمنطقة، وانتشار الزواج الخارجي والاقتصاد السياسي للإماء على حساب الأسرة والقبيلة. وقد وضع أفول الحضارة العربية الإسلامية، حدا لتعزيز هذا التغيير الذي أعطى ما سمى وقتها المجتمع الحضري، وقوامه عند المتصوفة "الإنسان الكامل".أما الثانية فكانت مع ولوج الرأسمالية الغربية منذ بداية القرن التاسع عشر، الذي ترافق التكوين الاجتماعي - الاقتصادي ما قبل الرأسمالية، وولادة مؤسسات وقوى اجتماعية جديدة رافقها ضرب الوحدات القائمة على العمل العائلي الأبوي ومزاولة المرأة لمهن جديدة، جنبا إلى جنب مع الرجل، كالتعليم والصحافة وفي المصانع والوظائف الحكومية والأعمال الحرة. (مغنية الأزرق، ترجمة: سمير كرم، 1980، صفحة 54)

إن القوانين التي صدرت للتسريع من عملة الاستعمار كانت مجحفة في حق الأهالي. إلا أن عدم مقدرتها بالتصرف في أراضي القبائل وقعت كحاجز أمامها للتوسع وقيام مشاريعها المستقبلية على جميع الأصعدة، وبالتالي لجأت لتطبيق سياسة التجميع التي لم تنفع معهم ومما وجب التفكير في وسائل أخرى، وهذا ما جعل المستعمر يلجأ إلى الحكم التشريعي العقاري من أجل تملك الأراضي، ومن هنا جاء قانون سيناتوس كونسلت في 22- 04- 1863 حول النظام التقليدي للقبائل في استغلال أراضيهم إلى نظام ملكية فردية وعوض القبيلة بالدوار الذي مساحته لا تزيد عن

12000هـ وسكان لا يقل عددهم عن 1000 نسمة (marc cote, 1993, p. 160). ويعتبر من أهم القوانين في تاريخ الريف والزراعة الجزائرية كما أنه أداة استعمارية جديدة، الهدف منها هو تشتيت القبائل وجعلها دواوير والتمكن من مراقبتها وبالتالي وضع نهاية للنظام العقاري (ملك، عرش) القديم للاستغلال ليحل محله نظام الملكية التامة حسب القانون الفرنسي، وقد اهتمت بالقبائل المتواجدة في الجبال جبال البابور، الصومام، جيجل، البيبان و الاوراس، هذا القانون كان له انعكاسات سلبية اجتماعية، اقتصادية وسياسة خاصة على الأهالي وعلى نمط حياتهم فيما يخص الأراضي التي وزعت على الأوروبيين حيث استغلوا الجبال من أجل زرع محاصيلهم وتربية المواشي، أما بالنسبة للترحال الموسمي لقطعان المواشي أصبح تقريبا مستحيل وهذا راجع لملكية الأراضي من قبل المستعمر الشيء الذي قلص من ثرواتهم الاقتصادية وهو بذلك وضع حدا لاستقرارهم الذي كانوا يتمتعون به في الفترة العثمانية. ومن الناحية العقارية كانت هذه العملية مصحوبة بجدول أعمال يعمل على مسح شامل للأراضي الجزائرية هذا ما يعطي السلطات الاستعمارية الوسائل الفعالة من أجل المراقبة الجيدة لمواصلة توسعه وتوغله بطريقة أكثر تنظيمية لتجنب أي محاولة لخلق ثروة ضده والعمل على وضع القطيعة للتضامن بين الاعراش وحتى بين العرش الواحد وقد نتج عن هذا قانون 1600 دوار من 650 قبيلة منها 596 دوار في الشرق الجزائري. (menouba hamani, 1985, p. 79).

4- التوسع العمراني:

لقد وضع المخطط الكلولونيالي خطة متكاملة لنقل شعب ذي تقاليد حضارية عريقة إلي وضع شبه بدائي تمهيد لإخضاعه و إبادته ففي أعقاب الاحتلال حدثت هجرة واسعة من الأرياف و البوادي نحو الخارج، فقد فقدت مدينة الجزائر العاصمة مثلا بعد 36 سنة من الاحتلال 21 ألف نسمة، هو تراجع كبير يشير إلي تقهقر العمران الحضري لصالح العمران الريفي البدوي، ولم يحدث التحضر بالنسبة للسكان الجزائريين إلا ابتداء مع القرن العشرين الذين استقروا في البيوت القصديرية التي بدأت في الظهور بالنسبة للعاصمة ابتداء من سنة 1930.إن الاستعمار في الجزائر أدى إلى ردم بعض الطبقات وخلق الشروط المادية لظهور طبقات أخرى، فبعد الاستقلال نشأة أزمة بين ما يعرف بالحكومة المؤقتة التي تسودها أغلبية من الاندماجيين الذين يمثلون فئة اجتماعية ميسورة الحال متعلمة ترمي إلى استخدام الاستقلال لإقامة ودعم سلطتها.

"لقد شهد البناء الاجتماعي في الجزائر في النصف الثاني من القرن الماضي تغيرات على جميع المستويات، كما أن مسارات التغيير لا تزال سائدة حاليا وسوف تتواصل وان كان بوتيرة أقل من السابق على اعتبار أن نقطة التحول الأساسي كانت في الفترة الاستعمارية، ولقد نجم عن هذه التغيرات في البناء الاجتماعي تغير شامل في كافة الفئات الاجتماعية سواء من حيث أشكال وجودها وسيرها خاصة أم من حيث العلاقات التي تربطها بغيرها من الفئات، كما شملت كافة القيم والمقاييس والممارسات الفردية أو الجماعية. إن أي نسق اجتماعي يضم من أنماط العمليات أحدها تعمل على المحافظة عليه والعمل على استقراره وثباته كالعادات والتقاليد ومعايير الضبط الاجتماعي، والثانية تعمل على تغييره إما نسبيا -جزئيا-أو جذريا عن طريق القيام بثورة" (منصوري سميرة، وشنان حكيمة، 2007، صفحة 169).

وفي الفترة ما بين 1962 و1988 ميز البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري هو تداخل في البناءات الطبقية بين القديم والجديد وهي متعلقة بصعود وهبوط الطبقات الاجتماعية أي بطبيعة عملية إعادة التشكيل الواسعة للبنى الاجتماعية والاقتصادية منذ الاستقلال وحتى وقتنا الراهن فثمة عملية إعادة صياغة مستمرة للمراكز والأوزان النسبية للقوى الاجتماعية وللعلاقات الطبقية (سفير ناجي، ترجمة: الأخضر بوعنبور ، د.ت)

كما يقول "ماركس " إلى أن النظام الاقتصادي بالمعنى الواسع "أي القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية هي الأساس الذي تستند إليه، وتنهض عليه البنيات الاجتماعية الأخرى. ومن ثم فإن الوضع الطبقي ليس مسئولا فقط عن عدم المساواة الاقتصادية في الثروة بل هو مسئول أيضا عن كافة أشكال عدم المساواة الأخرى وبصفة خاصة ما يتعلق بالقوة والنفوذ والسلطة. إن أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج ويتحكمون فيها يستطيعون أيضا أن يتحكموا في أفعال الآخرين ويفرضون عليهم إرادتهم، ويقهروا كافة جوانب حياتهم الاجتماعية. لقد تحكم هؤلاء ويتحكمون في النظم الاجتماعية الكبرى في المجتمع كالدولة والقانون، كما فرضوا أيضا قيمهم ومعتقداتهم وفلسفاتهم وفنونهم على كل مرحلة من مراحل سيطرتهم التاريخية في الأنساق الطبقية (محمود عودة، د.ت، الصفحات 210-212).

بعد دخول الاستعمار الفرنسي فرض سيطرته على مدينة عنابة لأجل استغلال ثرواتها الفلاحية، ثم تحول فيما بعد إلى استغلال ثرواتها الباطنية المعدنية، حيث فرض الاستعمار سيطرته على الساحل لأجل بناء محيط استعماري مما دفعهم لفرض عدة قوانين تشجع على الملكية الفردية وتفكيك أراضي القبائل واستقطاب العديد من الوفود الأوروبيين واستيطانهم بالمنطقة (وبهذه الفترة كانت ولاية الطارف تابعة لولاية عنابة وهي تعبر ولاية حديثة النشأة في العصر الحديث) مما أدى بهم لتكثيف نقل الملكية العقارية لصالح المستعمر وعليه قاموا بإنشاء 6 مراكز تمثلت في القالة، سيرايدي، الحجار، الذرعان، شيحاني، عين الباردة وهي تعتبر مراكز عبور، إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال كان لها الأثر المباشر في ظهور المزيد من المراكز العمرانية،كما تميزت فترة الستينات بعدم الاستقرار السياسي والغموض الاقتصادي وظهور نزوح ريفي كبير من المناطق الجبلية الريفية إلى المناطق السهلية لأجل استغلال كل ما تركه المعمر من مباني وأراضي فلاحية ومهن كان يشغلها قبل رحيله، حيث ساهمت التقسيمات الإدارية المتعاقبة في نشأة وتطور المراكز العمرانية إلا أن كل تقسيم إداري جديد يعمل على تجميع السكان ضمن بلديات جديدة .

- حيث رسمت التراكمات التاريخية،السياسية والإدارية المتعاقبة على مجال الدراسة الصورة الحالية لنظام شبكة المراكز العمرانية.
- تتشكل شبكة المراكز العمرانية بمجال الدراسة من مجموعة من المراكز أغلبها ذات نشأة استعمارية والتي تعتبر أهم المراكز المهيكلة لهذه الشبكة.
- يحتضن الوسط السهلي تركز كبير للمراكز العمرانية مقارنة بالوسط الجبلي، مما يجعل شبكة المراكز العمرانية أكثر كثافة بالمنطقة الوسطى أين تتركز البنى التحتية وأهم المركبات والمناطق الصناعية ومختلف التجهيزات الخدمية المرافقة.

- يعكس تعدد الأنماط الحضرية للمراكز العمرانية تباين الأنشطة والتجهيزات الخدمية الموجودة في كل نمط حضري،وإن اكتساب مدينة عنابة للنمط" عال التحضر "ما هو إلا نتيجة لتركز وتكتل الخدمات والتجهيزات بهاوالتي لا يمكن تواجدها في باقي الأنماط الحضرية الأخرى وهي بذلك تشكل ثقلا ضمن شبكة الخدمات.
- تتميز البنية الهرمية للمراكز العمرانية بوجود تراتبية في مستوياتها سواء تعلق الأمر بأحجامها السكانية،توزيعها المجالي،أنماطها الحضرية ...إضافة إلى وجود قطبية (مدينة عنابة).

لا يمكن رد التغيرات في المجتمع الجزائري إلى سلسلة متعاقبة ومتصلة الحلقات أكثر من حدوثها في شكل أزمات وقتية تتيحها مراحل إعادة تشكيل الحقل الاجتماعي.

وبالحديث أيضا عن التوسع العمراني بالسنوات الأخيرة بولاية الطارف كبرنامج 2 مليون سكن(*)سواء البناء الريفي أو السكنات العمرانية.

كشفت مديرية ديوان الترقية والتسيير العقاري أن هناك 2293 وحدة سكنية اجتماعية جاهزة تنتظر التوزيع لازالت رهن دراسة الملفات من طرف لجان الدوائر بعد حصة 948 مسكن اجتماعي تم توزيعها خلال العام المنصرم وهو الرقم الذي لم يصله الديوان منذ سنوات،وبسبب الاحتجاجات والأحداث التي عرفتها المنطقة هو ما جعل لجان الدوائر على مستوى تراب الولاية تقوم بدراسات معمقة للملفات المودعة لدى هذه المصالح لتحديد قوائم المستفيدين من هذه السكنات المقدر عددها 2293 وحدة سكنية اجتماعية منها 1362 وحدة سكنية لأصحاب البيوت الهشة وتزال هناك مشاريع سكنية لفئة الايجاري الاجتماعي تقدر ب 7000 وحدة سكنية قيد الانجاز من مجموع 14200 وحدة سكنية استفادت منها ولاية الطارف ضمن البرنامجين الخماسيين الأخيرين، وعن أسباب تأخر انجاز المشاريع وأخرى التي لم يتم انجازها بعد أن تجاوزت الآجال المحددة ارجع أمرها إلى ضعف المقاولات التي عادة ما تشكو من نقص اليد العاملة المؤهلة تارة والى غلاء مواد البناء تارة أخرى هذا من جانب ومن جهة أخرى عدم كفاءة العديد من مكاتب الدراسات التي أثرت سلبا على المشاريع السكنية وغياب المتابعة الصارمة للمشاريع التي دفعت بمصالح الديوان إلى بذل مجهودات إضافية للحد من مظاهر الغش في البناء ليبقى ديوان الترقية والتسيير العقاري يطمح إلى تجسيد جميع المشاريع المسجلة واستلامها في وقتها المحدد طبقا للأهداف المسطرة وتغطية احتياجات الولاية من السكن الاجتماعي خاصة أصحاب السكنات الهشة . وبالنظر لطبيعة المنطقة وتخصصها الفلاحي نجدها تشجع على السكن الريفي بناء على رغبة المواطنين العاملين في الفلاحة أو المتواجدين في الريف.

5- تغير القيم والمعايير وسلوكات الأفراد:

إن كل ظاهرة اجتماعية سلبية كانت أم ايجابية هي نتاج التفاعلات والنشاطات البشرية وما يحركها من مثل وقيم ومبادئ وأهداف تأسس في إطارها المجتمع. وتقييمها يعتمد على مدى صلاحية أو عدم صلاحية هذه القيم والمثل، الظاهرة في حد ذاتها لا تشكل سوى المواجهة الخارجية لأسباب دفينة وعميقة في كيان المجتمع، هذه الأسباب ترتبت

*- برنامج الرئيس بوتفليقة ينص على بناء 2 مليون وحدة سكنية لأجل القضاء على السكنات الهشة والعشوائية والنهوض بالقطاع السكني.

إما عن تناقضات موجودة في تلك القيم والمثل. إما عن سوء فهم وتأويل خاطئ لها، ذلك لان القيم والمثل التي تحدد شروط قيام المجتمع وطبيعته لا يمكن اعتبارها صالحة، طالما أن هناك ظواهر سلبية تتصل بها، ويمكن أن تكون سببا لاختلافات في تأويلها مما يؤدي إلى تناقضات تولد أزمات اجتماعية، تؤدي بدورها إلى انفجار الروابط الاجتماعية، لابد من الإشارة إلى أن الأزمات التي تهز المجتمع ما هي إلا ظواهر عرضية تعبر بصدق عن توافق وتجارب هذه المجتمعات مع قيمها، مثلها ومبادئها، هذا ما يؤدي إلى اختلال العلاقات والروابط بين أفرادها.

أما الصراع الاجتماعي فتعتبر عناصر المجتمع المحرك الأساسي له ويعتقد "باريتو" إن استمرار الصراع الطبقي في المجتمع راجع لوجود جذور للصراع في الطبيعة البشرية ويحدث هذا الصراع نتيجة لغياب الانسجام والتوازن والنظام والإجماع في محيط اجتماعي معين ويحدث أيضا نتيجة لوجود حالات من عدم الرضا حول الموارد المادية كالسلطة (العماري الطيب، 2011، صفحة 86).

إلا إننا نلاحظ بان هذا التوسع احدث العديد من التغيرات في القيم الحضرية للفرد وكذلك عدم تجانس بين السكان وظهرت العديد من الآفات الاجتماعية كانتشار البطالة وبروز أكثر للتجمعات السكنية الهشة على مختلف حواف المدن مما شوه المنظر العام والكل لمدن المنطقة خاصة منها المدن الصناعية لما تتوفر عليه من مرافق عمومية وخدمات، مما جعل المنطقة تدخل مرحلة الاستهلاك بدل الإنتاج نتيجة لما تزخر به المنطقة من مناطق رعي وفلاحة إلا أننا نلاحظ بأنها وجهت اليد العاملة إلى القطاع الصناعي بدل القطاع الفلاحي لما يجلبه من كسب للرزق، كما زادت حاجات الأفراد في تلبية رغباتهم والاعتماد أكثر على ما هو جاهز،كما أننا أيضا نلاحظ ضعف في المرافق العمومية والخدمية .

وفيما يتعلق بالقيم الاقتصادية، فقد ازداد التفاوت الاجتماعي حدة خاصة في بداية التسعينات ويظهر ذلك جليا من خلال بعض المؤشرات الخارجية للثراء والفقر القابلة للملاحظة المباشرة (مباني فخمة مقابل انتشار الأحياء الفقيرة، سيارات فخمة في مقابل حافلات النقل العمومي المكتظة بركابها...) حدث هذا التفاوت في ظل غياب معايير تثمن الامتياز والأداء والفعالية التي من شأنها لو توفرت لمنحته مشروعية. كما برز توجه مفرط نحو الاستهلاك وتدهورت قيم العمل والأداء والكفاءة، وتم استبدالها بقيمة أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية وهي قيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة بغض النظر عن نوعية العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى مشروعيته (تريكي حسان، 2012).

وعند دراستنا لاقتصاد القبائل بولاية الطارف مبني على الزراعة والرعي في إطار التكامل الاقتصادي بين الجبل والسهل، فهم يستفيدون من السهل في إقامة زراعات واسعة كالذرة وبساتين للأشجار المثمرة كالتين والحمضيات وللزراعات المسقية، إضافة إلى إنتاج التبغ كما يستفيدون من الغطاء الغابي خاصة الزيتون بالجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية، إضافة إلى تربية المواشي التي اختص بها قبائل الجنوب كقبيلتي أولاد مسعود وبني صالح.

وقد سمح هذا النمط الزراعي بتواجد حرف تقليدية لاستغلال المواد الأولية المحلية كالصوف التي يستعملها النساء في نسج البرانيس،و الحايك، وحياكة الزرابي... وكل ما يتعلق بالاستعمال العائلي، وفي قبائل أخرى خاصة تلك المتواجدة في الجهة الشرقية فقد انتشرت صناعة الآلات الفلاحية كالمناجل، والمحراث... وهي آلات حديدية.كما يعتمد

اقتصادها كذلك على السياحة التي تصل سواحلها الممتدة إلى أكثر من 80 كلم تتخللها شواطئ على امتداد الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط وهو ما اكسبها أن تكون ولاية ساحلية تعتمد في تعزيز اقتصادها على الصيد البحري وما تشتهر به موانئ القالة من أنواع الأسماك المختلفة (ن.شيشة، عدد 11 أوت 2013، صفحة 11).

ويمكن ملاحظة وجود قيم ريفية في المدينة الجزائرية متخذة أشكالا عديدة: كتربية الحيوانات في التجمعات السكانية، تجفيف الملابس على الشرفات، تحويل المجلات العامة المحاذية للمسكن إلى حدائق شخصية، أنماط اللباس التقليدي كالقشابية. لقد خلق انتقال القيم الريفية إلى المدينة لا تجانس واضح في المنظومة القيمية والمعيارية الحضرية، وأعاق كل عمليات الاندماج الحضري. وأدى كذلك إلى تشكيل المدينة في شكل متقطع مجاليا بسبب تضافر العوامل الأخرى (التهميش، البطالة، الفقر، الإقصاء الاجتماعي...)، أمام هذا الواقع أصبح تحديد مفهوم المدينية أمرا صعبا، في ظل اعتماد سكان المدينة على مرجعيات وخلفيات متناقضة ومتعددة في شرعنة ممارساتهم القانونية وغير القانونية، وفي نيل حقهم من العيش في المدينة واستحقاق لقب المديني إن استمرارية قيم الريفية عند سكان المدينة هي عدم قدرة هذه الأخيرة على التأثير بشكل ايجابي في القادمين الجدد إليها، وذلك لإدماجهم اجتماعيا وثقافيا، بشكل ايجابي في القادمين الجدد إليها، وذلك لإدماجهم اجتماعيا وثقافيا، بشكل يحميها من التأثير السلبي عليها وعلى القادمين الجدد إليها.

لا شك أن الهجرة ذات تأثير على الحياة الاجتماعية سواء في التغيير الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي وبناء الشخصية، وكذلك فيما يخص تفسيرا للمجتمع والمجال. كما أن التحولات لشروط الإنتاج غير الفلاحية تتحول هي الأخرى بسبب الهجرة الخارجية نحو فرنسا التي كانت مقصودة لجلب اليد العالمة الرخيصة كل تلك الأسباب أدت إلى النمو السريع في التحضر مع مرور الزمن وقد صاحب ذلك في استغلال المجال المحيط بالمدن والمراكز الحضرية، وهذا من خلال ما تخلقه الدولة من استثمارات جديدة بجميع أنواعها. فالنزوح الريفي الحضري إنما يعبر عن حقيقة اجتماعية اقتصادية وهي الحركة نحو المناطق الحضرية، وهو يشكل عاملا مهما في زيادة نمو التحضر أو الحضرية في المجتمع والتي من خلالها يمكن تكميم التدفق نحو المدن (عبد الحميد بوقصاص ، 2009).

إن عملية التمدن ليست كعملية التحضر، فإذا كانت عملية التحضر تعتمد على مؤشرات مادية وعمرانية فان التمدن عملية تحتاج إلى فترة زمنية طويلة، لكي تظهر آثارها على الحياة الاجتماعية ونمط الحياة في المدينة، لأنها سيرورة من اكتساب القيم الاجتماعية ونمط حياة خاص بالمدينة فقط.

يتألف المكان الاجتماعي من مجموعة أوضاع اجتماعية متمايزة عن بعضها، وهي تترجم في إطار العلاقات إلى مسافات تفاضلية تحدد الأوضاع المختلفة، بحيث تقابل كل طبقة أوضاع، وأذواق مرتبطة بجملة الشروط الاجتماعية المرتبطة بالوضع، إن الفوارق في الممارسات، والخبرات المقتناة والآراء المعبر عنها،تتحول إلى فوارق رمزية وتؤلف لغة حقيقة، عندما تدرك عبر المقولات الاجتماعية، وهكذا فان تشكل الفوارق مرتبط بتشكل المنظومات الرمزية (محمد عبد الكريم الحوراني ، 2008، صفحة 79).

فالتمدن يحتاج إلى مدينة قادرة على خلق هذا الأسلوب في العيش من خلال الهوية الاجتماعية والثقافية التي تتميز بها. إن الإقامة لمدة خمسين سنة في المدينة الجزائرية بكل ما تعانيه من فوضى وفقدان للهوية الاجتماعية والثقافية، زيادة على ذلك المجتمع تعطلت المؤسسات الاجتماعية المنتجة للهوية فيه نعتقد أنها أسباب غير كافية

لجعل القادمين الجدد يتخلون عن قيمهم، وأن يكتسبوا نمط معيشة المدني. والكثير من الباحثين أشاروا إلى أن القادمين الجدد إلى المدينة ينتقلون إليها حاملين معهم أنظمتهم القيمية والمعيارية وأشكالهم التضامنية والنتيجة هي أن المدينة ليست من يدمج القادمين الجدد إليها. ولكن القادمين الجدد هم من يعطي للمدينة صورة التي تتوافق مع قيمهم وذهنياتهم.

6- بروز ظاهرة العنف:

إن أحد مظاهر العنف في المجتمع الجزائري الخاضع لعملية تغير وتغيير مستمرة تقع بين ذلك التماسك الضروري والاستمرارية المحتمة ومن تجسيد وانقطاع لا يقل ضرورة عنهما من جهة أخرى. لذلك نجد مثلا، أن الفئات الاجتماعية التي اقتلعت جذورها ووضعت خارج نطاق التماسك السائد)التقليدي المهيمن) وأبعدت عن التقاليد والماضي، لتصبح جماعات عنيفة، لان وضعها الاجتماعي يضعها بمنأى عن التماسك الاجتماعي وفي حالة رفض لكل استمرارية.وتحت ظروف التغير الاجتماعي فان التفرقة بين الوسائل والغايات لا يمكن أن تتم بسهولة. هذا فان الفرد والمجتمع يواجهان بمشكلة الاختيار بين القيم. حينما تصبح آلة العنف المحرك للآلة الاجتماعية،وبالتالي فان هذه الفئات لا تعرف سبيلا إلى البقاء من دون عنف (علي سموك، 2017).

إن مقاربة ظاهرة العنف في المجتمع ليست مجالا غير قابل للإعادة التشكيل و التغير أو شيء ثابتا متحجرا على الدوام وفق منطق معرفي تبريري لهيبة سلطة ما في الحقل الاجتماعي الجزائري، فهي في نظري في تطور مستمر مع تطور الحياة الاجتماعية ذاتها وتتنوع في محتواها وأشكال تظاهراتها الكمية والنوعية. ومن هذا المنطلق لا يمكن أن نفصل إشكالية العنف في موضوع سوسيولوجي للعنف.

وبالتالي، لقد ظهر لنا العنف مرتبط ارتباطا لا تنفصم عراه عن فعل الجزائريين الفردي والجماعي. فالعنف، هو القائم في كل منها كضغط يعيق آليات تكامل الفرد مع الجماعة،والكامن في معظم الفعاليات الاقتصادية والعنصر المحرك لكثير من حالات التحولات الثقافية أو الانتقال من نمط اجتماعي إلى أخر، هذا العنف بمختلف تجلياته المادية والرمزية يلعب دورا لا ينكر في حياة المجتمع الجزائري وصيرورته.

للعنف أشكال كثيرة منها البسيط الذي لا يتعدى آثره غضب الأخر، ومنها الشديد الذي يصل إلى إنهاء حياة الآخر، فاخذ قطعة حلوى من طفل صغير بدون رضاه عمل من أعمال العنف، وكذلك جرح شعور الآخرين بالتهجم عليهم بألفاظ بذيئة أو جارحة، وكذلك إرغام آخر على القيام بفعل غصبا عنه، وتتدرج أفعال العنف شدة لتشمل إلحاق الأذى بالآخرين عن طريق استعمال القوة البدنية، أو بواسطة الأدوات المناسبة لمثل هذه الحالات إلى أن تصل أقصى درجات الشدة بقل الآخر كفرد، أو كجماعة (مصطفى عمر التير، 1997، صفحة 15).

1-6- العنف اللفظي:

تعد ظاهرة العنف اللفظي من أخطر الظواهر التي تقف في وجه تقدم المجتمع الجزائري وتهدد تماسكه، وتفكك أواصره النفسية، وتهدم قيمه السلوكية كونها تنشئة اجتماعية غير صحيحة، فصار سمة لفرد الجزائري مهما كان مستواه،.. حيث انه يتمثل في الكلمات والألفاظ المسيئة التي تحمل عبارات السخرية والاستهزاء والسب والشتم من قبل الوالدين او من قبل المحيط الخارجي، والأفراد المحيطين بالشخص نفسه، ومنها كذلك الازدراء والتخويف والتهديد والتنابز بالألقاب، واستخدام لغة سوقية وانتقاد الفرد باستمرار، ومقارنته بأفراد آخرين، ويضاف إلى ذلك تأثير التغييرات التي تحمل رسائل جارحة أو ساخرة ومتهكمة أو فيها احتقار واستخفاف بالفرد.

إننا نجد العنف اللفظي يحتل المرتبة الأولى من حيث الانتشار في جميع مناطق المجتمع الجزائري (ولاية الطارف)، ولعل السبب هو أن العنف اللفظي أسهل أشكال العنف ارتكابا من قبل أفراد المجتمع لأنه لا يترتب عليه مشاكل جنائية إذ ما قورن بأشكال العنف الأخرى التي يعاقب عليها القانون كالجريمة.

وتشير معظم الدراسات إلى أن سبب العنف اللفظي في المجتمع راجع لغياب الوازع الديني، فعند المشاجرة والاختلافات، وحتى المناقشة في أبسط الأمور بين الشباب نجدهم لا يخجلون من استعمال عبارات مسيئة للآداب، وهذا راجع إلى غياب التربية السليمة لأغلب شباب اليوم.

كما نقيس العنف ونصنفه وفقا لآثاره الواضحة مثل دمار الأشياء المادية، و هنا كأشكال غير مرئية من العنف، مثل العنف غير الجسدي من التهديد والإرهاب، أو السب و الإهانة و إهدار الكرامة الإنسانية.

يعد العنف اللفظي من المواضيع الشائكة في المجتمع الجزائري، لا سيما وأن الخبراء يشيرون بهذا الخصوص إلى أن الإساءة اللفظية غالبا ما تؤدي إلى العنف الجسدي، وأن سب الذات الإلهية،المعاكسات، العبارات المفتقرة إلى الحياء، أهم أعراض العنف اللفظي الذي أصبح ظاهرة متفشية بشكل واضح في أوساط الشباب. أسباب الظاهرة وتأثيراتها كانت موضوع نقاش أساتذة مختصين في علم النفس خلال الملتقى الوطني الأول حول"الاتصال ملتقى العلوم الاجتماعية"، الذي نظمه قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا(*).

كثيرا ما يعترض العنف سبيل الاتصال اللفظي، حيث يغيب الحوار لتحل محله قذائف كلامية تجهض أساليب التعامل السوي مع الآخرين، فالواقع المعيش يكشف للأسف أن الكلمات النابية التي تخدش الحياء وسب الله عز وجل، أصبح ظاهرة مألوفة سواء في الأسرة، المدرسة أو الشارع، ليبقى السؤال المطروح: لماذا يقف العنف اللفظي عقبة في طريق الاتصال؟

يعبر العنف اللفظي حسب الأستاذة "شبحة بداك"(*)عن خلل عميق في التنشئة، وهو لا يعد ظاهرة جديدة ولكنه اتخذ مؤخرا أبعادا خطيرة، ما يدفع إلى التساؤل: هل هو ناتج عن الحراك الاجتماعي أو تغير مكانة كل من الرجل والمرأة في المجتمع؟

---

* - الملتقى الوطني الأول حول "الاتصال ملتقى العلوم الاجتماعية"، الذي نظمه قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا"، بجامعة سعد دحلب بالبليدة يومي 8 و9 جوان 2008.

* شبحة بداك:مختصة في علم النفس بجامعة تيزي وزو.

إن الملاحظ في هذا السياق هو أن خروج المرأة للتعلم والعمل أكسبها أدوارا جديدة -خاصة المتزوجة -بعدما كان دورها محصورا في مجال الزواج والإنجاب، والملفت في المسألة هو أن عمل كلا الزوجين في الخارج لا يعني أنهما يعملان سويا داخل البيت، وعلى هذا الأساس تتعرض المرأة للإساءة اللفظية سواء من طرف الزوج أو أهله إذا ما أهملت شؤون البيت، إضافة إلى العنف الرمزي الذي تعكسه إشارات احتقار، تهميش وعزل.

2-6- العنف الجسدي:

يعتبر نوعا من أنواع العنف المتعدد، وقد يكون أكثرها شيوعا لما يتركه من أعراض مرئية، التي يسهل ملاحظتها مهما أنكرها الفرد أو المعنف، وهو عنف يشيع في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، يتمثل في الضرب الخفيف إلى الضرب المبرح الذي قد يؤدي أحيانا إلى الوفاة، وهو أول أشكال العنف الذي يدل على الإيذاء الجسمي الذي يوجهه المعنف بقصد إلحاق الضرر (ميسون بنت علي الفايز ، د.ت، صفحة 13).

ويتضح من خلال التعريف تأكيد ركيزتين أساسيتين لابد من توافرهما:

- أن يكون الفعل مقصودا، وعلى ذلك فان بعض الأفعال قد ينتج عنها إلحاق أذى بالآخرين، إلا انه ليس عن طريق القصد.
- لابد من حدوث الأذى بالفعل أو إصابة بدنية، وذلك مثل الضرب، والدفع، وشد الشعر، والقذف بأي أداة أو جسم صلب، والحبس في مكان ضيق وهذا على سبيل المثال. وبهذا فان الأفعال التي لا ينتج عنها أذى أو إصابة مادية أو بدنية قد لا تدخل تحت مسمى العنف البدني وربما يتم إدراجها تحت أنواع أخرى من العنف (كالعنف النفسي، أو الجنسي،) (جبرين علي جبرين، 2005، صفحة 45).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أي تعريف للعنف الجسدي قد يختلف باختلاف المجتمعات، وكيفية نظرتها إلى أساليب العقاب المقبولة، ومدى تسامحها مع استخدام الضرب، خصوصا للأطفال بقصد تربيتهم وتهذيبهم، وبالنظر إلى المجتمع الجزائري نجد أن هناك اختلافا في استخدام العقاب الجسدي، حيث لا تزال المدارس تستخدمه، رغم أن تعليمات وزارة التربية والتعليم تمنعه. ويذكر الكثير من الآباء أنهم يقومون باستخدام العقاب البدني لأطفالهم، ويعتقدون أنه أمر لابد منه في بعض الأحيان مما يترك أثرا واضحا على ضرورة إعادة تعريف ما يمكن تسميته العنف الجسدي .(وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي: بعض إحصاءات الجريمة المنتشرة في ولاية الطارف).

جدول 2. يوضح أنواع الجريمة المنتشرة في ولاية الطارف لسنة 2015.2014

رقم	نوع الجريمة	الطارف		القالة		الذرعان		بن مهيدي		البسباس		بوحجار		بوثلجة	
		2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015
01	جرائم القتل	01	01	01	01	01	00	00	00	00	01	00	00	00	01

02	الجنايات والجنح ضد الأشخاص	112	120	321	338	304	192	124	122	152	86	129	12	140	109
03	الجنايات والجنح ضد الممتلكات	57	59	202	137	240	222	89	120	86	83	62	189	52	35
04	الجنايات والجنح ضد الأسرة والأصول	06	04	13	10	23	22	04	04	00	01	08	07	09	09
05	الجنايات والجنح ضد النظام العام	38	30	77	66	41	31	22	14	01	00	31	25	10	09
06	الجرائم المرتبطة بالمخدرات والمؤثرات العقلية	35	25	40	51	35	61	08	15	11	15	09	21	05	05
07	سرقة المركبات	00	00	01	03	02	03	01	00	01	00	00	00	00	00
08	قضايا التزوير واستعمال المزور	13	11	06	07	08	03	01	02	00	01	02	00	03	01
	المجموع	262	250	661	613	654	534	249	277	252	187	241	254	219	169

المصدر: مديرية الأمن الوطني لولاية الطارف

نستخلص مما سبق أن تنامي معدلات الجريمة راجع إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية نتيجة التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر بصفة عامة وولاية الطارف بصفة خاصة، فتفشي ظاهرة الجريمة في المجتمع بمختلف أنواعها راجع لحرمان المواطن من احتياجاته العادية والطبيعية، إلى جانب تأثره بالقيم الغربية التي يتلقاها من خلال الشبكة المعلوماتية.

ومما سبق نلاحظ أن الأعمال الإجرامية العنيفة المنتشرة بالولاية في تزايد مستمر رغم كل المجهودات المبذولة من طرف مصالح الدرك الوطني وحرس الحدود والجمارك والأمن الوطني، فحسب الدوائر 7 نلاحظ بان مدينتي القالة والذرعان هما الأكثر إجراما نظرا لاختلاف كل منطقة عن الأخرى نتيجة لما تحمله من عناصر فيزيقية واجتماعية واقتصادية تميزها عن غيرها، وهذا ما يعطي للأعمال الإجرامية تنوع خاص في طريقة استفحالها وانتشارها، مما لم يمنع ذلك العصابات الخطيرة من مواصلة نشاطها، بل تكثف من مهامها بشكل تجاوز كل الحدود والاحتمالات، الذي انعكس سلبا على استقرار السكان وحركة العبور نحو الحدود الشرقية والاستثمار الاقتصادي، الأمر الذي حرّك بقوة مصالح الأمن، التي أثبتت جدارتها في استعادة دورها في ضرب معاقل الإجرام وشل نشاطات العصابات وإحداث ضربات موجعة من شأنها تطهير المنطقة من الفساد، إلا أنها كانت قبل سنوات تحت سيطرة عصابات التهريب تستخدم كل إمكاناتها بدعم لوجيستيكي في إحداث نزيف متواصل للثروة الحيوانية، تتخلل بعض عملياتها المتاجرة بالأسلحة والوقود والعملة الصعبة، دون أن يردعها أحد، بل إنها وضعت سكان الحدود تحت رعايتها، بواسطة ما يسمى بنظام العصابة(حيث يدفعون الفدية مقابل استرداد ماشيتهم المسروقة). وقد عبّر هؤلاء السكان عن مأساتهم، بخضوعهم لعصابات تفرض قوانينها الإجرامية عليهم، ونتيجة للتنظيم القوي تفلت من مراقبة مصالح الحرس والدرك بشكل يحتاج إلى مراجعة أمنية فعلية.

كما أنها تصنف ضمن قائمة المناطق التي تحتاج لتنمية اجتماعية واقتصادية عاجلة بفعل حالة الفقر التي يغرق فيها سكانها رغم موقعها الاستراتيجي والمزايا الطبيعية التي تحظى بها، إذ تنتشر فيها أعلى نسب الإجرام خاصة ما تعلق بالجرائم الماسة بالأشخاص والممتلكات، في مقدمتها بلديات القالة،الذرعان، والطارف .

في حين تنفرد المناطق الريفية الحدودية المعزولة بالصدارة من حيث ارتكاب جرائم زنا المحارم، إلى جانب قضايا الخيانة والزنا والدعارة التي تسجل من خلال أوكار الدعارة التي قامت مصالح الأمن بمداهمتها في عدة عمليات في حين تبقى هذه الجرائم من الأنواع المسكوت عنها في المجتمع الطارفي نظرا لما هو متعارف عليه بأنه مجتمع قبلي تسوده روح العشرية واللحمة الواحدة وتعتبر مثل هذه الجرائم من المحرمات ويرجع سبب تفشي زنا المحارم في المناطق الريفية المعزولة إلى ضغوط العادات والتقاليد وضعف الرقابة الاجتماعية من قبل الأهل، إلى جانب غفلة العديد من الأولياء عن تلقين أطفالهم الثقافة الجنسية التي يلتقطونها فيما بعد من الشارع بطريقة مشوهة وهو ما أنتج مجتمعا تشيع فيه مثل هذه الانحرافات الأخلاقية.

إلا أننا نجد المواطن الجزائري أصبح عنيفا بسبب عدة عوامل لا سيما منها القيم الأخلاقية التي تلقاها دون أن نفتح له النافذة على ما يحدث عند أقرانه. فبعد ظهور التكنولوجيا المعلوماتية وجد الشاب الجزائري نفسه يعيش بين الدهشة والاغتراب، مما دفع به إلى استعمال العنف الذي انعكس على ذاته ويضاف إلى هذا العامل النمو الديمغرافي الذي صاحب المجتمع الجزائري والذي لم تهيأ له الظروف بسبب البطالة مع انعدام السكن والتسرب المدرسي، وتوسع رقعة الاحتياج الاجتماعي وتدني مستوى المعيشة وتسريح العمال من المؤسسات العمومية إلى جانب الإهمال العائلي و تراجع الإجراءات المتخذة للحد من جرائم السرقة والاعتداء على حياة الأفراد بسبب التركيز على مكافحة الجريمة... الخ.

3-6- العنف الرمزي:

هو أحد أشكال العنف، ويسمى كذلك بالعنف الغير مباشر أو الخفي أو المقنع، ولا يكون بشكل صريح ومباشر، وهناك عدة تعارف له منها:

يعتبر عالم الاجتماعي الكبير "بيير بورديو" (علي سالم، 2002)أحد كبار مفكري العصر الحديث الذين تناولوا هذا الموضوع بالدراسة، حيث يعرف العنف الرمزي على أنه : كل نفوذ أو سلطة تأتي من خلال طرح جملة من الدلالات، والتي تفرض وتحمل في معانيها الشرعية لكتم ومحو تقارير القوة والتي هي في حد ذاتها أساس ومنبع لهذه القوة، أي أن العنف الرمزي يبدو أو يطرح من خلال جملة من الدلالات التي يضمنها رمزيا، وتلك الدلالات إنما يقصد بها فاعلوها المطالبة بشرعية الحقوق وشرعية ممارسة هذا العنف، مثلما هو ممارس عليهم وبشكل علني، لكنهم يستخدمون هذا النمط من العنف الرمزي ردا للاعتبار. وعرفه كذلك "بورديو" على أنه: عنف تعسفي واستبدادي يترجم بفرض القوة والسلطة على أشخاص آخرين. وفي هذا التعريف إنما يتقاسم العنف الرمزي صفة التعسف والاستبداد كغيره من أصناف العنف الأخرى، والتي يتفق الكل على هدفها الذي هو إلحاق الأذى والضرر بالغير (زينب دهيمي، د.ت، صفحة 7).

يتخذ العنف الرمزي طابع " الصور " مهما كانت تلك الصور سواء من إنتاج تلك الشريحة، أو من إحدى مؤسسات الدولة، و ما نقصده هنا مثلا :وسائل الإعلام كالتلفزة وما تعرضه من صور تحمل في دلالاتها عنفا رمزيا، حيث أن لهذه الصور العنيفة (Armand Touati, 2004, p. 161) الأثر العميق على انفعالات وأحاسيس الشباب بحيث تحرك فيه مشاعر وعواطف سلبية كالخوف والقلق والحصر ...بسبب تعبيرها عن آلامهم ومشاكلهم أو بسبب الاستهتار بهم، وهذه الصور العنيفة إنما تؤثر بشكل كبير على فئة الشباب لكونها الأكثر استهدافا عبر الكلمات والرموز وحتى التمثيل في حد ذاته، وهي تدفع بعدد منهم إلى محاكاة و تقليد تلك الصور،ولقد تحدث " بورديو (أنظر إلى الموقع، بلا تاريخ) عن ذلك وبشكل مباشر حينما حمل وسائل الإعلام مسؤولية العنف الرمزي الذي تعرضه عبر مختلف قنواتها،وفي هذه النقطة إنما يدين وبشكل خاص شريحة المثقفين بسبب تغاضيها عما تعرضه هذه الوسائل وفسح المجال أمام كل طبقات المجتمع لاستهلاك هذه البرامج دونما تعليق .هذا من جهة، لكنه من جهة أخرى فإن هذه الوسائل قد تقدم صورا أخرى إيجابية تبث من خلالها الحقائق الكامنة في المجتمعات أو حتى في الأنظمة.

فإننا نذكر بإيجاز علاقة العنف الرمزي بالنظام التعليمي، حيث يرى بيير بورديو أن التعليم الذي يمارسه النظام المدرسي بسبب الاعتقاد ببديهيات النظام السياسي الذي يهدف إلى إرساء مفاهيم السلطة في نفوس الطبقة المتمدرسة، إنما يشكل في جوهره العام عنفا رمزيا، حيث تهدف تلك السلطة إلى غرس مفاهيمها و أهدافها في شخصية الأجيال الناشئة من خلال تلقين وتعليم المبادئ التي تريد السلطة إدراجها بحيث تتخذ من المدرسة وسيلة لفرض هيمنتها و سلطتها.

فالمدرسة في مجتمعنا هي إحدى مؤسسات المجتمع المدني الأساسية التي تنتظم في نسق كلي للمجتمع وفق قواعد محددة، وتخصصت تاريخيا في مجال الممارسة التربوية الثقافية، وتلتقي بذلك في وظيفتها وتتكامل مع الأسرة في مجال التنشئة الاجتماعية الثقافية، وقد نشأت المدرسة في المجتمع البشري الذي عرف تقسيم العمل وتشكل

الدولة لتكون رديفا للأسرة في الوقت الذي استحال فيه على الأسرة تلقين النشء مختلف المعارف الثقافية، وهي تؤدي دورها هذا المنوط بها تحت هيمنة الدولة، والطبقة السائدة. فهي إحدى أجهزة الدولة الإيديولوجية في مجال الفعل التربوي، يقول ماركس: إن الأفكار السائدة هي أفكار الطبقة السائدة وهي أيضا أفكار الهيمنة. والسمة السائدة والطاغية على مؤسساتنا التعليمية هي سمة السلطوية التي ورثها نظامنا التعليمي عن النظام التعليمي التقليدي وطعمها الاستعمار لخدمته ثم حافظت البورجوازية على استمراريتها بعد الاستقلال. وقد بقي النظام التعليمي ممزقا وتابعا للمركز الاستعماري على المستوى التنظيمي وعلى مستوى التسيير زد على ذلك محتوى البرامج والمناهج المدرسية. كما أن الطبقة المسيطرة تهيمن بشكل مفرط على مراقبة الانتقاء لتكريس طابع التراتبية.

فعند دراستنا للحقل المدرسي نلاحظ أن فيها تعسفا رمزيا تشرعه القوانين والتقاليد المدرسية التي تشتمل في مكوناتها الظاهرة على عدالة مصدرها تكافؤ الفرص وخضوع الجميع للقانون. وعليه فالسلطة المدرسية تتسلم في واقع الأمر تفويضا من الطبقات المهيمنة لفرض التعسف الثقافي، فعن طريق هذا التفويض يتم تمرير العنف الرمزي بلطف (زروق يوسف ، بلا تاريخ).

يعمل العنف الرمزي على إنتاج الآليات والأدوات والمعايير التي تضمن استمرار الهيمنة الذكورية وتمارس سلطة الرمز هذه الأعمال بطريقة منظمة وغير منظورة متخفية خلف حدود العيب والحرام والعادات والتقاليد التي تشكل بدورها رأسمالا رمزيًا الغاية من وضعها خدمة وظيفة أساسية تتمثل باستمرار بنى الهيمنة .و يعمل العنف الرمزي على تجريد المرأة من الثقة بالنفس ويدفعها إلى تبني عملية تبخيس ذاتية ومستمرة، كما يلعب دورا مهما في تكريس حالة اللامساواة و تأصيل الفروقات الاجتماعية لصالح الطرف المهيمن .كما تتجسد خطورة هذا النوع من العنف في انه يؤسس للأشكال الأخرى للعنف من خلال قيام النساء أنفسهن و عبر دورهن في التنشئة الاجتماعية بنشر وغرز وإعادة إنتاج المفاهيم والقيم الثقافية التي تبرر العنف ضد المرأة بل تجعله قيمة رمزية أسمى من الضحية والجلاد وبذلك تعمل المرأة على إعداد رجال مهيئين للعنف ونساء متقبلات له،والناحية الثانية تتمثل في أن تبني المرأة مواقف مؤيدة للعنف الممارس ضدها يعرضها بشكل أكبر لدور الضحية. وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن النساء اللواتي يؤيدن ضرب الزوج زوجته كثيرا مايتعرضن للإساءة من جانب الزوج وإنها معرضة بشكل أكبر لأشكال العنف (أسماء جميل رشيد ، 2012، صفحة 3).

إن الجزائري كأي إنسان تستيقظ فيه غريزة العنف كوسيلة للدفاع عن الذات من أجل البقاء في مواجهة الخطر. ومن ناحية أخرى فان مواجهة الخطر بالمقاومة والتمسك بالأرض يعد حالة صحية وليست بالمرضية.

ومن ناحية أخرى يتمثل في صعوبة المحيط (المناخ والتضاريس) أي إشارة إلى سكان الجبال والأرياف الذين يشكلون الأغلبية مقارنة مع سكان المدن. وهذا العامل كذلك لا يخص الجزائر لوحدها بل يفسره القانون الاجتماعي القائل بتأثير البيئة على الفرد والجماعة .وهذا ما استخلصه عبد الرحمن ابن خلدون عندما قارن بين الحضر والبدو "وأهل البدو لتفردهم عن المجتمع...وبعدهم عن الحامية وانتباذهم عن الأسوار والأبواب قائمون بالمدافعة عن أنفسهم، لا يكلونها إلى سواهم...فهم دائما يحملون السلاح ويتلفتون عن كل جانب في الطرق ...قد صار لهم البأس خلقا والشجاعة سجية يرجعون إليها متى دعاهم داع أو استنفرهم صارخ (دروش فاطمة الزهراء ، 2017)،والعنف

الإجرامي هو الظاهرة المهيمنة بين مختلف أشكال العنف المتفشي في المجتمع الجزائري. وهو متعدد الأشكال ومتراوح الخطورة ومنتشر بين الفئات الشبانية بالأساس وبين الذكور أكثر منه بين الإناث. وقد يتخذ الشكل الفردي أو المنظم.

7- خلاصة:

ويمكن القول أن هذا العنف وإن كان موجودا حتى في السبعينيات والثمانينات إلا أنه اتخذ أبعادا لم يسبق لها مثيل في المجتمع الجزائري بعد التحول نحو اقتصاد السوق وما تبعه من تسريح العمال وانتشار البطالة بعد تنازل الدولة عن المؤسسات التي كانت تابعة للقطاع العام والتراجع الكبير نتيجة لذلك في قدرات قطاع الدولة على التشغيل، بينما لم يفض الانفتاح على القطاع الخاص إلى خلق ديناميكية تنموية حقيقية، بل كثيرا ما كانت ولا تزال إلى اليوم فرص العمل التي يوفرها تتميز باستغلال فاحش للعمال وبهشاشتها وعدم استقرارها وكذا بالحرمان من مختلف الحقوق كالضمان الاجتماعي والتقاعد والتنظيم النقابي، إلخ. وكذلك يمكن اعتباره نمطا من أنماط العنف. وقد جاء هذا الوضع نتيجة الخلل الكبير بين العرض والطلب في مجال سوق العمل،ولكن ساهم فيه أيضا تقاعس الدولة عن فرض احترام القانون. وإذا أخذنا بعين الاعتبار التزايد السكاني المستمر والهجرة من الريف إلى المدينة والتسرب المدرسي والعجز عن إدماج الآلاف من خريجي الجامعات في سوق العمل وكون الفئة المعنية بهذه الظواهر هي الفئة الشبانية التي تمثل الأغلبية في المجتمع، فهمنا لماذا يشكل كل ذلك الأرضية المناسبة لانتشار للعنف الإجرامي.

إذ أن العنف الإجرامي في بعد لا يستهان به ليس سوى نتيجة الإختلالات القائمة في المجتمع، أعني نتيجة العجز عن إدماج الأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى نوع من الصراع من أجل الحياة، بحيث يصبح "الإنسان ذئبا لأخيه الإنسان"، على حد تعبير الفيلسوف هوبز" فالمجرمون ينحدرون من المجتمع ومن إفراز المجتمع بشكل معتبر". إن العنف الإجرامي ليس إلا التعبير غير السوي عن مجتمع غير سوي. يقول بهذا الشأن عالم الاجتماع "سلافوج زيزاك: " الحقيقة ليست موجودة خارجنا، بل هي موجودة فينا. الحقيقة ليس لنا أن نبحث عنها أو نطردها بعيدا عنا، فالحقيقة موجودة فينا نحن"، يعني في المجتمع. فالعنف الإجرامي أو غير المشروع هو في بعد كبير منه نتاج الفقر وعدم المساواة في المجتمع. وفي مجتمع يغيب فيه العدل يصبح الأفراد في حل من القيم ومنأي التزام أخلاقي إزاء مجتمعهم ويصبحون بمثابة أعداء لهذا المجتمع.

فهؤلاء الذين لم يتلقوا شيئا إيجابيا من المجتمع يشعرون بأنهم لا يرتبطون به بأي دين أو عقد و لا تفعل فيهم قيمه ومبادئه (إبراهيم سعدي ، 2012). بالرغم من التقارير العالمية والمحلية، والقانون الجزائري الصادر حول الحد من ظاهرة العنف بأنواعها وأشكالها، إلا أن نسبتها في تطور ملحوظ ولا بد أن تتضافر جهود الجميع كي يتم احتواء كل الانحرافات والجرائم التي تعم المجتمع،وهذه الآفة تمثل خطرا يداهم استقرار المجتمع ككل.

لهذا وجب علينا دراستها لأجل كشف خباياها وإزالة الغموض الدائر حولها وهذا من خلال القيام بتحليل جميع المعطيات والبيانات المحصل عليها من قبل مصالح الأمن الوطني .

- قائمة المراجع:

إبراهيم سعدي(18 أفريل 2012)، العنف في المجتمع الجزائري . تم الاسترداد منhttp://www.z-dz.com/z/opinion/4618.html

أسماء جميل رشيد .(2012) . تجليات العنف الواقع على النساء) قراءة في مفهوم العنف الرمزي .(العراق : مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث.

العمار يالطيب .(2011) .التحولات السوسيو-ثقافية في المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية .ورقلة (الجزائر) :مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

انظر إلى الموقع: (بلاتاريخ) .تم الاسترداد منhttp://maaber.50megs.com/tenth_issue/lookout_1.htm

أنظر إلى الموقع) .بلا تاريخ .(تم الاسترداد منhttp://maaber.50megs.com/tenth_issue/lookout_1.htm

تريكي حسان .(2012) .التحديث وانعكاساته على نسق القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري .مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة،الصفحات العدد-30 31

تقرير التنمية الإنسانية العربية) نهوض المرأة في الوطن العربي(،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2006) .المملكة الأردنية الهاشمية :المكتب الإقليمي للدول العربية.

جبرين علي جبرين .(2005) .العنف الأسري خلال مراحل الحياة، ط . 1الرياض : مؤسسة خالد الخيرية.

دروش فاطمة الزهراء 25 . ماي .(2017) , الآليات السوسيوثقافية لتجذر العنف في المجتمع الجزائري، مقال منشورعلى الانترنت . تم الاسترداد من http://www.aranthropos.com

زروق يوسف . (بلا تاريخ) .تم الاسترداد منhttp://sociomaroc.blogspot.com/2013/08/blog-post.html

زينب دهيمي .(د.ت) .بعض مظاهر العنف الذي تمارسها لطالبات المقيمات في الوسط الجامعي .جامعة قاصدي مرباح، ورقلة :ملتقى وطني حول العنف في الوسط الجامعي.

سفير ناجي،ترجمة :الأخضر بوعنبور . (د.ت) .محاولات في التحليل الاجتماعي(التشغيل،التنمية،والصناعة) .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

عبد الحميد بوقصاص 4 . ماي .(2009) ,تطور السكان في المجتمع الجزائري وثنائية(الريفي- الحضري)،الأسرة والمجتمع .مجلة العلوم الإنسانية،جامعة 20أوت 1955 سكيكدة.

علي سالم. (8 شباط, 2002). بيار بورديو السوسيولوجي الغائب كاشف زيف العقلنة الغربية. تم الاسترداد من صفحة معابر: http://maaber.50megs.com/tenth_issue/lookout_1.htm

عليسموك 23 .مارس .(2017) ,ظاهرةالعنف في المجتمع الجزائري .تم الاسترداد من www.aranthropos.com

محمد العابد الجابري .(1994) . فكر ابن خلدون العصبية والدولة) معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي .(بيروت،لبنان :مركزدراسات الوحدة العربية.

محمد عبد الكريم الحوراني .(2008) . النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع) .عمان (الأردن) : دارمجدلاوي للنشر و التوزيع.

محمود عودة .د.ت .(أسس علم الاجتماع)، بيروت :دار النهضة العربية للطباعة و النشر.

مصطفى عمر التير .(1997) . العنف العائلي . الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

مغنية الأزرق،ترجمة :سميركرم .(1980) .نشوء الطبقات في الجزائر .بيروت :مؤسسة الأبحاث العربية.

منصوري سميرة، وشنان حكيمة 1 .سبتمبر .(2007) ,وضعية المرأة والتغير الاجتماعي في الجزائر .منشورات جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة،دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع،عين مليلة(الجزائر).

ميسون بنت علي الفايز . د.ت .(العنف تجاه المرأة). السعودية : هيئة حقوق الإنسان مركز النشر والإعلام.

ن.شيشة .عدد 11 أوت .(2013)ولاية الطارف والآثار المادية . مجلة العين الثالثة،إذاعة الطارف الجهوية،.11

Armand Touati. (2004). violences de la réflexion à l'intervention, avec Eugène Enriqez . France : cultures en mouvement presses universitairesde france.

La direction de la programmation et du suivi budgétaire de la wilaya d'el-taref. (2013).

Marc cote. (1993). l'Algérie ou l'espace retourné . Algérie : media plus.

Menouba hamani. (1985). de la tribut à la révolution agraire, les statuts fonciers dans l'est algérien, approche cartographique . algérie: thèse de 3éme cycle-montpellier.